البيانات والتقنيات الناشئة

الخدمات والإجراءات الحكومية

الموارد البشـــرية والقيادات

السياسات والتشريعات وصنع القرار

البيانـات والتقنيـات الناشـئة

الحوكمة والبيئـة التنظيمية

كفاءة الإنفـاق

الثقافـــة المؤسسيـــة

عدد الأهـــداف الاستراتيجية

04

عدد المشـــاريع

16

الكلفة التأشـيرية

20.7 مليون دينار

رؤية المكون: قطاع عام رائد وقادر على تبني التقنيات الناشئة واستخدام بيانات حكومية بشكل متقدم خدمة للمواطن وتلبية الاحتياجات المؤسسية الحالية والمستقبلية

يهدف مكون البيانات والتقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، إلى رفع كفاءة الإدارة العامة وتمكينها من خلال توفير البيانات واستخدام التقنيات اللازمة في عملية تحسين جودة السياسات والخدمات الحكومية، وتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة، واستثمار الموارد بشكل أمثل، وضمان جاهزية القطاع العام للمستقبل.

وانطلاقًا من التسارع العالمي في التحول الرقمي وتوظيف التقنيات الناشئة في الإدارة الحكومية، تم إدراج هذا المكوّن ضمن البرنامج التنفيذي الثاني بوصفه رافعة أساسية كمسار للتحديث، مستندًا إلى جهود تأسيسية سابقة شملت تنفيذ مبادرات رقمية في عدد من الدوائر الحكومية، وتأسيس وحدات متخصصة لإدارة البيانات داخل بعض الوزارات، وتطوير أسس التكامل بين الأنظمة الحكومية، وإدخال استخدامات محدودة للذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة في المتابعة والخدمات. كما بدأت الحكومة[1] في تقييم نضج البيانات على مستوى الوزارات وفق معايير شاملة وموضحة في الشكل أدناه.

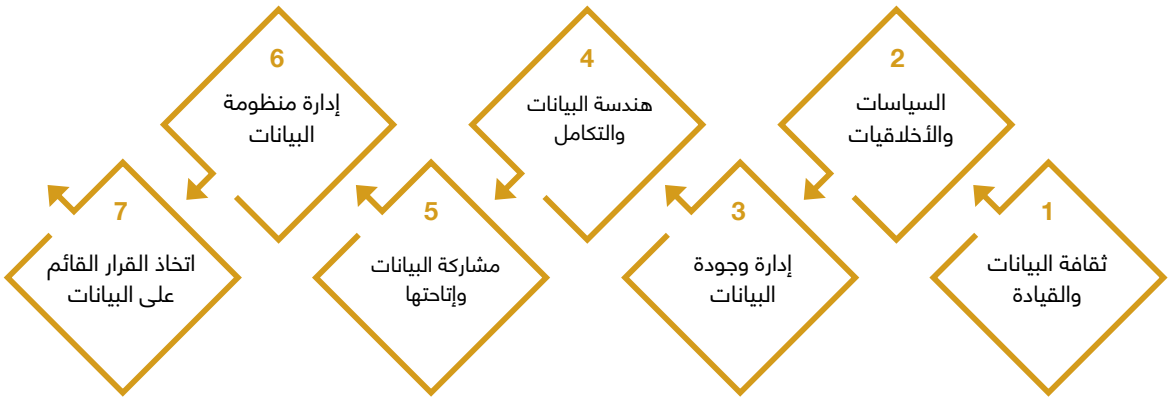

رسم توضيحي (1.2) معايير تقييم نضج البيانات

[1] تقوم وحدة التحول الرقمي في رئاسة الوزراء بإجراء تقييم نضج البيانات وقياس مدى جاهزية الجهات الحكومية لبناء وإدارة واستخدام البيانات بشكل منهجي لدعم التخطيط وصنع القرار، وتحسين الأداء المؤسسي

أبرز التحديات مجالات التحسين

أظهرت نتائج التقييم في مجال البيانات والتقنيات الناشئة إلى وجود مجموعة من التحديات تواجه آليات جمع البيانات وإدارتها وتصنيفها وتدقيقها وضمان جودتها. وقد أظهر مستوى النضج العام في إدارة وجمع البيانات أن المؤسسات ما زالت ضمن المرحلة الأساسية (المستوى الثاني)[2]، الأمر الذي يعكس وجود ممارسات من قبل المؤسسات تعتبر أولية غير شاملة على المستوى الحكومي ككل، إذ تعمل المؤسسات بشكل فردي.

رسم توضيحي (1.3) إطار حوكمة البيانات

وفيما يتعلق بجاهزية الدوائر الحكومية في إدارة البيانات لدعم تقييم الأثر التنظيمي، بلغت النسبة الإجمالية للدوائر الحكومية المرجحة 59%[3]، وتعكس هذه النسبة أن الدوائر تقع ضمن الشريحة المتوسطة في الأداء المؤسسي في إدارة البيانات، لاسيما في جوانب الموثوقية وإمكانية الوصول.

ويأتي البرنامج التنفيذي الثاني ليُركّز على معالجة هذه التحديات ومجالات التحسين الواردة في الجدول ادناه، من خلال حزمة متكاملة من المشاريع والمبادرات التي تعزّز الجاهزية المؤسسية، وتدعم التطبيق الفعّال والمستدام، وتمكّن الدوائر من تحقيق الأثر المتوقع خلال فترة الخارطة.

[2] تقارير تحليلية معدة من قبل وحدة التحول الرقمي في رئاسة الوزراء
[3] تقرير جاهزية المؤسسات في إدارة البيانات لدعم تقييم الأثر التنظيمي - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التحديات ومجالات التحسين	الوصـــــف
محدودية تطبيق منهجية موحدة لإدارة البيانات بما فيها جمعها وتصنيفها وتخزينها ومستوى جودتها	تفاوت في ممارسات جمع البيانات بين المؤسسات وتحديثها وتوثيق التعديلات، مما ينعكس سلبًا على دقة البيانات وسرعة توفرها واكتمالها وحداثتها وموثوقيتها • تغذية غير منتظمة لقواعد البيانات بالبيانات المحدثة مما يحدّ من قدرتها على التحليل ودعم صنع القرار • غياب آليات موحّدة لتصنيف البيانات وتخزينها وتباين هياكل قواعد البيانات، الامر الذي يشكل عائق امام مشاركتها بين الجهات الحكومية • الحاجة الى تطبيق معايير وطنية موحّدة لحوكمة البيانات تشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات واستدامة جمع البيانات وإدارتها عبر دورة حياتها
الجاهزية المؤسسية لتبني التقنيات الناشئة	• محدودية جاهزية الأنظمة الإلكترونية الحالية لاستخلاص المؤشرات وإجراء التحليلات المتقدمة، مما يقلّل من الاستفادة الفعلية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة • محدودية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين الإجراءات والعمليات الحكومية واقتصار استخدامه في نطاقات تجريبية أو محدودة الأثر • ضعف الثقافة المؤسسية للبيانات وإدارة التغيير المصاحبة لتبني الذكاء الاصطناعي، بما يحدّ من استخدام البيانات كمدخل للتخطيط وصنع القرار، ويُبقيها في إطار الاستخدام التشغيلي • نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي، لا سيما على مستوى القيادات وصنّاع القرار، مما يعيق الانتقال من المبادرات التجريبية إلى التطبيق المؤسسي على الرغم من تأسيس وحدات البيانات في الدوائر، إلا أن هذه الوحدات بحاجة لتمكين لتكون قادرة على جمع وإدارة البيانات • غياب أو محدودية فرق عمل متخصصة بالبيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل الإدارة العامة

التوجهات الاستراتيجية

يتجه البرنامج التنفيذي الثاني نحو بناء منظومة وطنية متكاملة للبيانات والتقنيات الناشئة، تقوم على حوكمة موحّدة لإدارة البيانات عبر كامل دورة حياتها، بما يشمل جمعها وتصنيفها وتخزينها وضمان جودتها، وبما يوفّر بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب لدعم التخطيط وصنع القرار المستند إلى الأدلة.

ويرتكز هذا التوجه على إقرار معايير وطنية موحّدة للبيانات تضمن استدامة جمعها، وتوحيد آليات إدارتها، وتطبيق ممارسات منهجية لتوثيق التعديلات عليها، بالتوازي مع تمكين وحدات البيانات داخل الدوائر الحكومية، وتكليف الأمناء العامين بدور المسؤولين التنفيذيين للبيانات، وبناء قدرات متخصصة في التحليل المتقدم والذكاء الاصطناعي، وترسيخ ثقافة جودة البيانات والتوثيق والتدقيق المستمر.

كما يتيح البرنامج الانتقال نحو إطار وطني شامل لاستخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في الإدارة الحكومية، يستند إلى دورة الحياة الحكومية بمنهجية الحكومة الواحدة (Whole-of-Government Life Cycle)، ليغطي سلسلة القيمة الحكومية كاملة، ويعزّز التكامل والربط البيني واتساق السياسات والخدمات والعمليات ضمن منظومة عمل واحدة.

رسم توضيحي (1.4) نهج الحكومة الشاملة

ويُعد هذا الإطار رافعة أفقية داعمة لمحاور البرنامج التنفيذي الثاني، إذ يسهم في تطوير خدمات حكومية رقمية ذكية ومتكاملة، وتبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمات المشتركة عبر جهة واحدة، إلى جانب دعم تطوير السياسات والتشريعات وصنع القرار القائم على البيانات، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتحقيق تحول رقمي وذكي أكثر كفاءة واستدامة من خلال خمس منظومات مترابطة تغطي كافة مراحل العمل الحكومي[4].

أبرز النتـائج المرغوبـة

- توفير البيانات الحكومية ذات الأولوية كبيانات مفتوحة
- تقليل طلبات تبادل البيانات والوثائق اليدوية بين الجهات الحكومية
- تفعيل استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة الحكومية

[4] ويجدر التنويه إلى أن الإشارة إلى هذه المنظومات ضمن الإطار لا تعني استحداث منظومات جديدة بالضرورة، وإنما تهدف إلى تنظيم وتكامل المنظومات القائمة ضمن اطار منهجي

الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية

المخـــــرج	الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء الاستراتيجي
حكومة محورها المواطن	4.1.1 تعزيز الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة وإتاحتها بشفافية، من خلال توحيد بنية البيانات وحوكمتها، بما يدعم مشاركة المواطن وتمكينه من المساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار	عدد مجموعات البيانات الحكومية المفتوحة المنشورة على بوابة البيانات الحكومية المفتوحة
حكومة مرنة وجاهزة للمستقبل	4.2.1 تمكين الحكومة من التكيف السريع والتخطيط الاستباقي عبر بناء قدرات متقدمة في إدارة البيانات والتقنيات الناشئة	مستوى جاهزية الجهات الحكومية لإدارة البيانات وتبنّي التقنيات الناشئة
حكومة متكاملة وكفؤة	4.3.1 تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية من خلال بنية رقمية موحدة وآمنة، تتيح تبادل البيانات بكفاءة عالية وتحسن الأداء التشغيلي للخدمات الحكومية	نسبة الربط الإلكتروني بين الدوائر الحكومية
حكومة ذكية ومبتكرة	4.4.1 تسريع التحول الرقمي وتوظيف التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لتطوير خدمات وحلول حكومية مبتكرة ومرنة ومستدامة تلبي احتياجات المواطن	عدد حالات استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في إدارة الخدمات أو دعم اتخاذ القرار

قائمــة المشــاريع

الهدف الاستراتيجي	اسم المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ
4.1.1 تتعزيز الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة وإتاحتها بشفافية، من خلال توحيد بنية البيانات وحوكمتها، بما يدعم مشاركة المواطن وتمكينه من المساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار	جمع البيانات وتقييم الجهات الحكومية	وحدة التحول الرقمي رئاسة الوزراء	2028 - 2026
	تحديث واستدامة بوابة البيانات الحكومية المفتوحة	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2029 - 2026
	التوسع ورفع الوعي في بوابة الربط الوطني (Jordan as a Platform)	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2027
	تطوير البوابة الموحدة للمشاركة الالكترونية "تواصَل"	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2029 - 2027
	تطوير المرصد الوطني للنزاهة	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	2026
4.2.1 تمكين الحكومة من التكيف السريع والتخطيط الاستباقي عبر بناء قدرات متقدمة في إدارة البيانات والتقنيات الناشئة	تطوير الإطار الوطني لمعايير التحول الرقمي	وحدة التحول الرقمي رئاسة الوزراء	2026
	حوكمة وإدارة البيانات	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2028 - 2026
	تطوير مختبر الأدلة الرقمية	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	2028 - 2026
	رفع وعي الموظف الحكومي بالذكاء الاصطناعي وأهمية البيانات	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2027 - 2026
4.3.1 تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية من خلال بنية رقمية موحدة وآمنة، تتيح تبادل البيانات بكفاءة عالية وتحسن الأداء التشغيلي للخدمات الحكومية	إنشاء المنظومة الوطنية للمعرفة الحكومية (Knowledge Hub)	هيئة الخدمة والإدارة العامة	2029 - 2027
	منظومة تكامل والربط البيني للأنظمة الرقمية (Interoperability)	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2027 - 2026
4.4.1 تسريع التحول الرقمي وتوظيف التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لتطوير خدمات وحلول حكومية مبتكرة ومرنة ومستدامة تلبي احتياجات المواطن	انشاء مركز الذكاء الاصطناعي (AI HUB)	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2028 - 2027
	إعداد أطر الاعتماد والحوكمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2027 - 2026
	تطوير وكلاء الذكاء الاصطناعي (AI Agents)	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2028 - 2026
	برنامج التحول الرقمي للبلديات	وزارة الإدارة المحلية	2029 - 2026
	حوسبة النظام المالي والإداري بالبلديات ومجالس الخدمات المشتركة	وزارة الإدارة المحلية	2029 - 2026